شرعية الحكومات في تقلد السلطة وممارستها

م.د.حازم حمد موسى الجنابي
كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

الملخص:

ركز البحث على أهمية الشرعية في جانبها النظري، والتعريف بها وبيان الفرق بينها وبين والمشروعية والشرعنّة، ومؤشرات الشرعية التي تبنى بها، وإبراز أهم المصادر التي تستمد منها الشرعية ، مع الاشارة الى حقيقة الشرعية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، وكذلك توضيح أهم اسبابها وخصائصها، معرجين في ذلك على الطرق التي تكتسب فيها الشرعية، مركزين على طرح الثقة الاتخابية من الشعب للحكومة.

ويجيب البحث عن الاشكالية الآتية: هناك خلط مفاهيمي بين الشرعية والمشروعية والشرعّنة تقع فيها الحكومات والتي تفقدها ثقة جمهورها بها؟ مسلطاً الأضواء على المغالطات الدائرة فيما يتعلق بالمفارقة الادائية في تفاعلات القيمين على السلطة " واجابة على تلك الاشكالية وضعنا الفرضية الناصة على ((كلمابنيت الحكومات على أسس سياسية وقانونية رصينة...كلما أدى ذلك الى استقرارها واستمرارها...وهذا الاستقرار السياسي رهن طرح الثقة الشعبية بالنخبة السياسية المنتخبة)) وحلاً لتلك الإشكالية واثباتاً للفرضية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي،لوصف الشرعية وتحليل دلالاتها، وهذا ارشدنا الى الى علاقة طردية بين الناخبين والنخبة المنتخبة، فكلما كانت الثقة والمصداقية عالية ....كلما ترصنت المشروعية.

الكلمات المفتاحية: (الشرعية السياسية، المشروعية السياسية، الشرعنّة السياسية، الادارة السياسية، الديمقراطية، التغيير).

پوختە:

ئەم توێژینەوەیە جەخت لەسەر گرنگی شەرعیەت دەکاتەوە لەلایەنی تیۆری یەە لەڕووی پێناسە و جیاوازی لەنێوان ڕەوایەتی وڕەوایەتی پێدان وەئاماژەکانی شەرعیەت کەلەسەری بنیات نراوە وگرنگترین سەرچاوەکانی وپاشان ئاماژە کردن بەحەقیقەتی شەرعیەتی سیاسی لەسیستمە دیموکراتیەکاندا وە ڕوون کردنەوەی زۆرترین هۆکار وتایبەتمەندیەکانی لەدووتوێی ئەم توێژینەوەیەدا هەوڵ دراوە جیاوازی نێوان چەمکەکانی شەرعیەت وڕەوایی بوون (مشروعية) و ڕەوایی پێدان (الشرعنة) بکرێت لەگەڵ تیشك خستنە سەر هەموو ئەو هەڵانەش کەپەیوەستە بەئەدای ئەوانەی دەسەڵاتیان لەدەستە و کارلێکیان لەگەڵ دەوروبەر وەبۆ وەڵام دانەوەی ئەم گرفتانە ئەم گریمانەیەمان داناوە کەدەڵێت(هەرکات حکومەتان لەسەر بنەمای یاسایی وسیاسی ڕەسەن پێکهات بەهێندەی ئەوە ئەم کارە دەبێتە هۆی چەسپاندن وئۆقرەیی کەئەمەش پەیوەستە بەو متمانەیەی میللەت بەخشیویەتی یە ئەم نوخبەیە) بۆ وەڵامی ئەم گرفتانە پرۆگرامی شیکاری وەسفیمان هەڵبژارد بۆ شیکردنەو ووەسفی ئەو پەیوەندیەی لەنێوان دەنگدەر ونوخبەی هەڵبژێردراو دروست دەبێت.

Abstract:

The research focuses(Governments Legality in Taking over Authorities)on the significance of legality theoretically, identifying the differences between legality and enactment with maintaining the indicators in addition to the resources based on. The research also focuses on the political democratic regulations with referring to the reasons and properties of these regulations taking into considerations the methods adopted in taking over legality. However, these regulations concentrate on the detrustship of the people towards government.

The research will find an answer of the following misconceptions: there is a kind of intermingling between legitimacy, legality, and enactment validated by the government which is distrusted by people. The research sheds the lights on the ongoing misconceptions about the interactions made upon the authority. For answering theses misconceptions, we made a hypothesis stipulated on : (whenever the government is based on strict political and legal bases, the government will lead to stabilize it…….the political stability is depended on the popular detrustship of the elected political personalities).

We adopted the analytic and descriptive methods to approve the hypothesis. That led to a direct relationship between electors and elected, once the creditability is trusted, the legality will be cemented.

المقدمة

❖ الأهميـة:تنبع أهميةالموضـوع مـن المكانـة التـي تحتلهاالشرعيةبالنسـبةلأيادارة سياسية،فهيبمثابةأساسللحفاظعلىاسـتمرار الحكومة، وضمان مقبوليتها، وتقاس جودة النظام سياسياً عليها.

❖ الإشكالية: تتمحورالإشكاليةالأساسيةلهذهالدراسة حولالطرحالآتي:(هناك خلط مفاهيمي بين الشرعية والمشروعية والشرعّنة تقـع فيهـا الحكومـات والتـي تفقـدها ثقـة جمهورهـا بهـا) لتتفـرع الـى مشـاكل فرعيـة علـى شـكل اسـئلة منها:ماالمقصودبالشرعية؟وماهوأساسها؟ومنأينتستمدالسلطةشرعيتها؟ ومـا الفرق بينهـا وبـين والمشـروعية والشـرعنّة السياسـية؟ وهل هناك سلطة شرعية ولاتتمتع بالمشروعية؟ وهل هناك سلطة غير شرعية وتتمتع بالمشروعية؟ وهل هناك سلطة غير شرعية وغير مشروعة؟

❖ الفرضـية: وللإجابةعلىالإشكالية اعلاهانطرحاالفرضـيةالآتية :((كلمـا بنيـت الحكومـات علـى أسـس سياسـية وقانونيـة رصـينة...كلماأدى ذلـك الـى اسـتقرارها واسـتمرارها...وهذا الاسـتقرار السياسـي رهـن طـرح الثقـة الشـعبية بالنخبـة السياسـية المنتخبة)) وسنحاول اثباتها او تفنيدها في خاتمة البحث.

❖ أسباباختيارالموضـوع:هنـاك اسباب عديـدة لاختيـار البحـث وهـي: قلةالدارسات التي اهتمت بموضوع الشرعية ودوره افي الحفاظ على الادارات السياسية، ومكانـة الشرعية للحكومات واثرها الايجابي في بناء أواصر الثقة بين الحكومة وشعبها، وتفاقم أزمـة الشرعية التـي تواجههـا الادارات السياسية بعد التغيير، والتغيير الـديمقراطي ومـا فرضـه مـن مسـتجدات علـى الشرعية.

❖ منهجية الدراسة: من المعروف، إن كل بحث يقتضي بالضرورة مناهج وأدوات عملية لانجازه، وهذا ما دعانا لاعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الشرعية السياسية وطرق تحليل وقياس جودة الادارة السياسية، وتفسير اسسها بشكل علمي منظّم، فيعتمدهذا المنهج علـى جمـع معلومـات حـول الشرعية والبحـث عن مفهومهـا ومسـتوياتها المختلفـة، وعليـه فموضـوع الشرعية يستدعي شرح وتفسير، وتوضيح أهم المصادر التي تستمد منها الشرعية وتجنباً لكوابحها.

❖ صـعوباتالدراسة: واجهت الباحث أثناء القيام بالبحث مجموعة من الصعوبات نذكر منها: حداثة الموضوع احتاجت الـى البحـث عـن مصـادر منوعـة وجديـدة، وأثـرت حداثـة الموضـوع علـى طبيعـة المراجـع المتوافرة حيـث تتسـم غالبـاً بالقلـة، خصوصاً ماتعلق منها بالمراجع والكتب الأكاديمية حول الشرعية السياسية فيحقبة مابعد التغيير العربي.

❖ الهيكليـة : ومـن أجـل الإجابـةعلى الإشـكالية واثبـات صـحة أو خطـأ الفرضـية قسـمنا البحـث إلـى مبحثـين، درس الأول:الشـرعية السياسـية: رؤيـة مفاهيميـة، وانشـعب منـه ثـلاث مطالـب،الاول: فلسـفة الشـرعية السياسـية، والثـاني:التعريف بالشرعية، والثالث: اشكالية فهم العلاقة بين الشرعية والمشروعية والشرعنّة، واما المبحث الثاني: فتناولدلالات بناء الشرعية السياسية، وجاء في مطلبين، الاول: الشرعية والاداء السياسي، والثاني:الانتخابات مصدر الشرعية، لنختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الشرعية السياسية:رؤية مفاهيمية

إن مفهوم الشرعية مفهوم متشعب ومتعدد الابعاد ومن أجل الاحاطة الشاملة بهذا المصطلح، قسمناه إلى:فلسفة الشرعية السياسية، والتعريف بها،وثم التعرج إلى اشكالية فهم العلاقة بين مفهوم الشرعية والمشروعية والشرعنّة، كون اي بحث او دراسة تقتضي الوقوف بدايتاً على المفاهيم والتعريف بها تجنباً للخلط المفاهيمي الذي ينحرف عن الهدف المنشود من البحث وكالاتي:

المطلب الاول

فلسفة الشرعية السياسية

يسود انطباع عام بين المهتمين بشأن السياسي، بأن الحكومة ليس لهانتائج مقبولة أو جديرة بالقبول، ما لم تستند على الشرعيةسياسياً،فهي اصل الثقة التي يجب ان تتصف بها لتحث على صناعة الاختيار الافضل وانبات الضرورة الاحوج بكل ما تحمله تلك الشرعيةمن فلسفة تنسجم مع المصالح والمطالبالشعبية التي عندما تترجم الى فعل واقع ملموس، فإنها تقترب منترصين الثقة،وتبتعد عن الشرخ،الشرخالذي رافق نشأة الكثير من الحكومات مما دفع واجديها الى البحث عن بديل لعل يجدون فيه خير لهم؛كون النخبة المنتخبة غالوا بمكانتهموتناسوا من اوصلهم الى سدة الحكم، متخلين عن وعودهم التي قطعوها على انفسهم، بتحسين مستوى ناخبيهم ورفع شأنهم، تاركين خلف ظهورهم شعاراتهم التي رفعوها فرفعهم شعبهم بها، مستغلين عدم "ايجاد ضوابط الشرعية السياسية "، فلم يعد الشعب كمنظرين وقادة حراك يشعرون بعوزهم للسلطة بقدرعوزهم لترصين قواعدها التي تجعلهم مراقبين،واصاحب القرار بالمنح والسحب للثقة، مما دفعهم لبذل جهد قيملبناء الشرعية السياسية، كضمان لحقهم الذي ترجمته الديمقراطية بتعريفها:حكم الشعب بنفسه. [1]

وهكذا نكون أمام حقيقة، هي ان الجميع بدا يتطلع لاضفاء صفة الشرعية على الادارة السياسيةالتي توفر وفرة من النوايا والمطامح التي تعلي "القانون" و"المؤسساتية "على"الفوضى السياسية "و" البيروقراطية السياسية"ليتولد ادراك سياسي–مجتمعي بضرورة بأيجاد مقايسس ومعايير دولية تقاس بها درجة الشرعية، لترتقي الحكومة محققة معايير الجودة السياسية،بعد ان تكاثرتالكتل وتوالدتالاحزاب والتيارات، لكن البقاء للاصلح لا للاقوى،لتكون نهاية "الفوضى السياسية" فرض وجوب لا فرض جواز،كونهاتمثل مغنماً للكثير الذين كان لهم برهة من الزمن يرتقبون فرص التغيير ليجربوا دورهم، وتحقق مناهم وفقاً لمقتضيات الحال،لكن غريزة التملك ظهرت بوجهها السياسيليبتعدساسة التغيير عن "الشرعية" لعجزهم عن التكيف والتغيير الذي عده الكثير تهديداً للوجود فدخلت دول التغيير بدوامة "الفوضى" فتحقق الحكم اللاصالح واللاراشد(شرعنّة السلطة) اي(شخصنّتها)، وكلاً معتبر الصواب السياسي حكراً له .[2]

---

[1]. احمد سعيد نوفل، واحمد جمال الظاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدة، القاهرة ،2008، ص29.

[2]. ايهاب سلام ،احتكار الصواب السياسي ، كتب عربية، القاهرة ،2007، ص12.

وما ان جاء التغيير الديمقراطي حتى قنّن "اغنياء السياسة" مفهوم "الشرعية السياسية"كخيار لابد منه، بدل "شرعنّة السياسة" والتي جاءت نتيجة غياب التناسق السياسي،وتعلية مطلب المحاصصةالتي عتبرت من قبل "فقراء السياسة" ضرورة لابد منها،والوضع االسياسي بعد التغيير الديمقراطي عبر عن تلك الاشكالية.[3]

وبعيداً عن الشك، أن ذلك التقنين هو الوسيلة المفّعلة للإرادة الشعبيةوالمؤطرة للثقافة الديمقراطية السياسية، فالنخبة المتخبة لا تعلوا سلطتها على سلطة الاغلبية الناخبة، ومهما اختلف بشأن توصيف ذلك التجاذببين القيمين على السلطة ومسميهم، فإن الشيء المهم هو النظر لخطورته بكل ما يحويه من قيم وما يكون عليه من وضع لدى الجموع في حال الانحراف بالسلطة واستخدامها ضد الشعب "ارهاب السلطة" وهي نقطة ضعف الدول القوية، فجعل الاستبداد من أهم تلك الأوجه.[4]

هذه باختصار جدلية فلسفة الحكمالديمقراطي "الحكم وفق المعايير الجودة السياسية"، التي إذا ما أريد لها الوجود والديمومة فهذا يعني اعتماد"الحكم الراشد" لينبني الهرم السياسي على قاعدة" الاكثر خدمة للمجتمع اكثر مكانة في الهرم السياسي"، وهذا يعني من يريد السلطة؛ عليه ان ينال رضا المجتمع، وليس المفهوم الذي يريد السلطةيوظف المجتمع، فليس الحاجة للمجتمع مرحلة عبور او محطة للانتقال السياسي وانما حاجة دائمة،وهذا يفضي الى افقار العلاقة بين الساسة والمجتمع، ويظهر على الساحة السياسية غياب التناغم في الأدوار، واجهاض المطالب، وبث الوعي بضرورة الانعزال لتخلص من تهميش المكون الاكبر وصولاً إلى خلق نوع من الشراكة الهاميشية بدافع الامننة لا اكثر، وهذا المطمح الذي دائماً ما يعبر عنه "بوهم الشرعية"باعتبار ان"المحاصصة " لا "الاستحقاق الانتخابي " الفرض لاساسي الأول،لا بل الواجب التطبيق الذي يبقى فيه البناء متقوقعاً ومحسوباً ليس لجودته العالية، بل لأنه يعزز وهم الوجودلتغيبالتجاذب وتحفيز التنافر بين الحراكات الشعبية التي تنشطر على ذاتها مخلفة "فوضى سياسية" التي عجزت امام التعددية السياسية، وابتعدت عن الديمقراطية التوافقية.[5]

ولأن طموح الحكمالصالح بات حق مشروع بعد ان كفلته القوانين الدولية تحت مسمى" الحكم الديمقراطي"، وجد الجميع نفسه أمام تجارب ديمقراطية عديدة تباينت في الصورة واختلفت في الجوهر حيث الدعوة لبناء وتأسيس مجتمع من مكون سياسي واحد فكراً واداءاً تضمن فيه حقوقهم وتلبى حاجياتهم يمكن تسميتها "الحكومة الشرعية المشروعة"،التي تفضي الى طمرالفجوة بين النخبة السياسية والنخب المجتمعية.[6]

---

[3]. محمد سعد أبو عامود، التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية، مجلة الديمقراطية،السنة التاسعة، العدد 33، يناير/كانون الثاني،2009 ، ص 55.

[4]. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ،القاهرة،1993، ص29 وما بعدها.

[5] .آ .رنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة:حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد ،2007،ص35

[6]. عزمي عاشور، مابين النخبة السياسية والنخبة المجتمعية، مجلة الديمقراطية، السنة التاسعة، العدد 33،يناير/كانون الثاني 2009، ص96 .

وإذا كانت ثمة دول سبقت الشرقفي تكوينها لهذه التجربة وممارستها،فهم الغرب، فإنهم وبعد أن أحسو بتهديد الوجود، أصبحوا أكثر تمسكاً واندماجاً فبزغ شعوراً بسطوة "الشرعية" لا " الشرعنّة"، كونها الضمانة الوحيدة لتغيير الحكومة لاتدويرها، ليكون النموذج الديمقراطي الذي كانت ولم تزل الجموع تحلم به حيازة وأملاً هو سبب وحدتهم،لكن الشرق لم يفهم هكذا فكانت الديمقراطية سبب لتضادهم وتنافرهم،لان الكثيريعتبره استحقاق سرق منه تعسفاً، ومنهم وصل قمة الهرم السياسي ولازال يشعر بـ"المظلومية" كون المدة غير كافية لاشباع غرائزة السياسية، فخالف القاعدة القانونية الديمقراطية " التبادل السلمي للسلطة" وذهب باتجاه استخدام "ارهاب السلطة " لتشبث بالحكمغير مستوعب الى مبدأ الشرعية **"**قوة الضعفاء**"** القوة اذا حفزت تحولت الى صدمة مروعة ربما تنهار امامها حواجز السياسية التي وضعها**"**فقراء الحكم**"** بضمان وجودهم.[7]

لابل يعتبره البعض، أستحقاق للحاضر والمستقبل لان الضد اكتفى بالستحواذ على السلطة في الماضي،وراح يقارن نفسه معه فيمنحه استحاق قرون ويريد ان يخلد بالسلطة،متناسياً ان حكمه ديمقراطي وناسياً ان عهد الحكم الشمولي انتهى، عند ذاك تكون الولادة للتجربة السياسية ولادة قيصرية في ضروف صعبة والعمر غير مكتمل؛ ليكون عمر التجربة قصير.[8]وان ولدت فأنها ولادة العقرب،لكنها، ورغم كل هذا، يعتبرها الكثيرون فرصة استراتيجية للاشتراك بالسلطة،والدليل ان الديمقراطية باتت مطلب شعبي مزجت فيها الايديولوجيات واستغلت العاطفة، ووظفت فيه المرجعيات الثيوقراطية مع الآمال لصناعة الانموذج "الحكومة الشرعية" الذي سيكون للديمقراطية الفضل الاكبر لتغيير ديموغرافيا السياسة، فهل الشرقيون جديرون بصناعة هذا الانموذج من الديمقراطية؟ والأهم كيف يمكن لقادة الحراكات تحقيق ذلك المطلب على أرض الواقع ؟ وما هي الاسس والقواعد التي توزع على اساسها لاستحقاقات ؟

ولن تكون الإجابة على هذه التساؤلات مقنعة ما لم تكن دراستنا اكثر واقعية، لأننا نؤمن بأن واقع الحال يمثل امراً لابد من التكيف معه بكل ما يحمله من حقائق وظواهر لاستحضار مقتربات الأداء وممكنات البناء، أو على الاقل رؤية متحدة لها، وما أحوجنا لذلك ، حالاً ونطقاً، كيف لا ولا أحد منا، بعد الذي جرى، يمتلك قدرة البت بما سيحل بالمنطقة وما ينتظرهمكشعوب نظراً لتداخل اغلب الرؤى وتضارب البعض منها، الأمر الذي جعل الاداءاتوالطموحات مقتصرة على الفوز في سباق المتضادات لفرض الارادات، وهذا ما زاد من شرخ الدول لينتقل المطمح من بناء الدولة الى بناء دويلةالدولة وهذه الطامة الكبرى، لتكون دولة القانون مجرد آمال يسعونالترويج لها،وإذا ما اهتز هذا المكون لتسارعوا مجتمعين ليلقيوا اللوم على قادة حقب الماضي،واذا تفرقوا القوا اللوم على بعضهم، وهكذا يبدو من الطبيعي أن يكون عبء السلطة ثقيلاً عليهم،كونهم قفزوا على مرحلة التكنوقراط، ولهذا لم يميزوا بين دورهم كنخبة، وبين ثقافة مجتمع باكمله .[9]

---

[7]. فوكوياما، نهاية التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص227.

[8]. خليل العناني، إشكالية التغيير في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 296 ، أكتوبر/تشرين الاول2003، ص 168.

[9].لاري دايموند ،واخرون، مصادر الديموقراطية : ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1994، ص 222.

وفي ظل غياب الوعي بما كسبوه من التغيير من مكانة ودور وحفاوة، عادوا بسياساتهم الى الوراء معجبين بالبيروقراطية، وكأنهم ساسة لم يعرفوا بحياتهم نظام ادارة دولة بالتشارك، فبعثروا القدرات واهدروا الطاقاتوتذللوا يستجدون الأمن عبر دروب تتنافى وقيم السيادة، على أمل تحقيق ظفر مؤقت على نظرائهم ليضيعوا، اسسالشرعية عبر عجزهم التوليف بين الإرادة الشعبيةوالتعطش السياسي، لتتلاقح الخلافات وتتسع الاختلافات وتفقد الادارة الحكمة، فطالما بقيت تلك الاشكاليةالمجسدة لكيفية الممارسة الديمقراطية عقدة تعاني منها الشعوب .[10]

وإذا ما حسمت الشعوب أمرها وكتلت جهودها لمعرفة ما هي فيه من فوضى، وحرف مسار ما ينتظرها، فلا بد لها وضع اساس للبناء الديمقراطي، وهنا تصبح القيم الديمقراطية والالتزام بها هي المرجعية للشرعية، لتكون المقييم للاداء السياسي،الاداء الذي بهفواته جلب الويلات للشعوب حتى انبت "الجمهوريات النازحة" و"دويلات المهجر"، لا بل كثر من ذلك هي مقياسصلاحيةالادارات السياسية، فالشرعية من اهم ركائز الحكم الديمقراطي.[11]

ولأن الزمن لم يكن ساكناً، فلا بد لنا من مشروع ديمقراطي شرعي لا يحتوي ما يبغي إليه الجموع فحسب، بل يستوعب الكتلويبرز اصلحها، مشروع جلّه اهتماماتهتُصب على التمسك بالشرعية وصيانة التعددية، وترسيخ سطوة الشعور بالمواطنة، مشروع قواعده ليست قانونية فحسب، بل شرعيةتتلاقى فيه الآراء والرؤى والاتجاهات وصولاً لصياغة ادارة سياسية شرعية،تذهب باتجاه التوافقية وتبتعد عن المحاصصةالتي عطلت الشرعية، كي لا تكون مجرد ديمقراطية محدثة.[12]

وتأسيساً لما تقدم، تصبح الشرعية نوعاً من الاصطفاء المجتمعي، الذي إذا ما نجح الشعب في بلورة معاييرها واسسهالتصبح تقليداً سياسياًومقياساً لاصلاحية الادارة السياسية، فإننا نكون أمام عقد سياسيشاملمثلما يمنح الاكثرية حق ادارة البلاد يضمن حق الاقلية ويمنحهم دورهم، وهذا هو جوهر الاستحقاق الديمقراطي.[13]

المطلب الثاني
التعريف بالشرعية

يوصفمصطلح الشرعية على أنه : مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع قانون، اي بين او اوجد، و يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية

---

[10] .Morton H .Halperin& Priscilla A.Clapp, Arnold Kanter *,Bureaucratic-Politics*-and-Foreign-Policy, second edition, brookings institution press Washington, D.C. 2006,p34.

[11]. اندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، 1974، ص110.

[12]. موستفيونس،الديمقراطيةالمُحْدَثة :سياقأزمةومحاولاتانبعاث، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، اكتوبر/تشرين الاول ،عدد 440 ،2015،ص144.

[13]. ألان تورين ، ما هي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية ، ترجمة: حسف قبيسي، دار الساقي ، بيروت ، 1995 ، ص 95.

للمواطنين، بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات الادارة السياسية، وهكذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم.[14]

أما أصل كلمة شرعيةاستخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون وبعدها أصبح في عصر النهضة يعبر عن الوعي الجماعي،ويعتبر " جون لوك "أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة، وبعدها تطور المفهوم في العصورالحديثة، بحيث أصبح يعبر عن اختيار وتقبل المحكومين للحاكم والادارة السياسية، وعليه فقد برز عنصر الاختيار والرضا كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية وطرحت ثلاثة اتجاهات للتعريف وكالاتي:الاتجاه القانوني: يعرف الشرعية على أنها سيادة القانون، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده، ويمتد القانون ليشمل القواعد القانونية المدونة والغير مدونة، أي نقصد بها الدساتير والاعراف.[15]والاتجاه الديني:ويعرف الشرعية على أنها تنفيذ أحكام الدين، وجوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على التطبيق والالتزام بقواعد الدين أو القانون الالهي، ويقصد بالدين الحقيقة المنزلة.[16]واما الاتجاه الاجتماعياالسياسي: يعرف الشرعية بأنها: تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية، واعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها.[17]

ولكن من جهة أخرى، فإن مفهوم الشرعية في اللغة العربية يختلف إلى حد ما عن المفهوم في الفكر الغربي، ففي اللغة العربية: الشرع والشريعة والشرعية،والتشريع والمشروع، كلها من جذر وأصل لغوي واحد هو الشرع، و الشرع لغة: يعني البيان والاظهار، ويقال شرع الله كذا أي: جعله طريقاً ومذهباً، والشرعمرادف للشريعة، وهي ما شرع الله لعباده من الاحكام، والشرعية كصفة للأفعال المطابقة للقانون أو المقيدة به.[18]

تناول العديد من المفكرين والباحثين مفهوم الشرعية، محاولين في ذلك إعطاء تحليل شامل وكامل لهذا المفهوم، وعلى الرغم من وجود خلافات في وجهات النظر الا أنهم يتفقون في نقطة أساسية، هو أن الشرعية هي الاساس الذي يبنى عليها الحكم، الذي يتسم بالاستقرار والثبات، والقبول الطوعي بالحكومة، إذ هذا الاخير هو الذي يجعل الحكومة شرعية،[19]وبمعنى آخر أن جوهر الشرعية هو قبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس

---

14. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3 ،ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1993، ص151.
15. ليان مكاي ، نحو ثقافة سيادة القانون: استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والامن، تحرير: أديوايل أجادي وفيفيان أوكونور ، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن،2015، ص33.
16. سيفالدينعبدالفتاح،" رؤيةإسلاميةلمفهومالشرعية"،مجلةالديمقراطية،العدد 63 ،يوليو/تموز 2013، ص14.
17. اسماعيل علي سعد ،المدخل لعلم الاجتماع السياسي،دار النهضة العربية،القاهرة ،1989،ص20.
18. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص42.
19. ماركبلاتنر ،الشعبوية،التعدديةوالديمقراطيةالليبيرالية،مجلةالديمقراطية،السنة ٢١،العدد 1،كانونالثاني/يناير ٢٠١٠،ص٣

السلطة،فمفهوم الشرعية بهذا المعنى هو المقابل المصطلحي لمفهوم البيعة في الفقهالاسلامي،[20]وفي حين نجد في الفكر الامريكي، أن الشرعية هي العلاقة التناغمية بينالنخبة السياسية والمجتمع المنتخب لهم.[21]

ومن خلال ما تقدم، نجد أن هذا التعاريف تركز على نقطة أساسية الا وهي أن الشرعية مرتبطة بالشعب أي أن الشرعية ذات تناغمية،فان كانت النخبة متناسقة ومنتخبيهمفان الشرعية متحققة، فنقول إننا أمام نظام يتسم بالشرعية، أي الربط بين الشرعية والرضا والقبول ،[22]وهذا يتطلب مقاربات للوصول الى العدالة الاجتماعية.[23]

والبعض الاخر ينظر من زاوية اخرة،فيرى كيفية الوصول إلى السلطة تعالج المعنى الضيق للشرعية،بينما الامر الجوهري والمهم في الشرعية هو الاداء السياسي بعد اعتلاء منصب الادارة السياسية والذي يحتم ايجادالشعور بالعدالة، وعليه فإن هذا الوصف يرى بأن الشرعية تتحقق في ظل وجود نوع من الرضا الشعبي والمجتمعي، ويكون أسلوب العمل والنشاط السياسي يتماشى واعتقادات وطبيعة المجتمع بصفةعامة، ويوازن بين جميع فئاته، وذهب فريق اخرإلى القول: بأن الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها، وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين وفي توافق تام مع القيم والمصالحالاساسية للمجتمع،وبما يحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره.[24]

ومن خلال تلك التعاريف نجد أن الشرعية تتحقق إذا كان كل من الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة تتسم بالاتفاق والانسجام فيما بينها، وهذا مشروطبان تكونمصلحة المجتمع بالدرجة الاولى، وأن قراراتهاتمر عبر قناة هي الارادة الشعبية، وهذا بالتأكيد ما ينعكس إيجاباً على استقرار وثبات الحكومة القائمة ويزيد من ثقة الطبقة المحكومة بهاويعزز من مكانتها.[25]

في حين نجد منيرى، أن الحكومةتكون شرعية عندما يشعر المجتمع أن تلك الحكومة صالحة وتستحق التأييد والطاعة، والمجتمع يضفي الشرعية علىالحكومةوبارادته يخضع لها ويقيد نفسه بنظامها.[26]

وأكثر أنواع التأييد استقراراً هو ذلك النوع المستمد من إيمان الشعب بأن من واجبهم قبول احترام الحكومة، وهذا يتطلب منها مطابقة لمبادئهم وقيمهم والاداء السياسي، فالحكومة أثناء محاولتهامواجهة تحديات السلطة، فإن قدرتها تختلف

---

20. ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007 ،ص 47.

21.آل ساندي مايسل،الانتخابات والاحزاب السياسية الامريكية:مقدمة قصيرة جداً،ترجمة:خالد غريب علي، الهنداوي للنشر،القاهرة،2014، ص ص 14-13.

22. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجد لاوي للنشروالتوزيع ،عمان، 2004، ص177 .

23.علي عبود المحمداوي،حيدر ناظم محمد، مقاربات فيالديمقراطيةوالمجتمع المدني:دارسة في الأسس والمقوماتوالسياقالتاريخي،دارالصفحاتللدارساتوالنشر، دمشق، 2011،ص61.

24. ثامر كامل محمد الخزرجي،النظم السياسيةالحديثةوالسياساتالعامة،مصدر سبق ذكره،ص177 .

25.علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطيةوالمجتمع المدني:دراسةفيالأسس والمقومات والسياق التاريخي،دمشق :دارالصفحات للدراساتوالنشر،دمشق،2010،ص12 .

26. بومدينطاشمة،مصدر سبق ذكره،ص 92 .

وكفاءتها كذلك في حالة يكون المجتمعراضٍ عنها، وفي حالة يكون المجتمعناغم عليها سواء كان بالفرض والاعتراض او الانعزال.[27]

ومن خلال ذلك، نجد أن التأييد والرضا المجتمعيللحكومة يؤثر بشكل أو بآخر على الاداء الاستراتيجي للحكومة،فإذا كانتالحكومة تتسم بالقبول والرضا تكون أكثر كفاءة وفعالية، وعلى عكس النظام الذي يفتقد للرضا والقبول المجتمعي، فنجد أن مآله في النهاية هو الزوال والاندثار مهما طال الزمن؛كون أنها سلطة مستلهمة من تطلعات وارادات جماهيرية، إذ نلمس هنا أن هناك تطابق وانسجام بين قيم النظام السياسي وقيم المجتمع، إذ أن جوهر الشرعية هما الرضا والقبول المجتمعي اللذان يمنحان للحكومة حق ادرة البلاد والعباد.

ومن كل ما تقدم، نخلص إلى أن الشرعية تعكس رضا وقبول المحكومين فالحكومة لها الحق في أن تحكم، إذ أن هذه الاخيرةتستمد شرعيتها وثقتها انطلاقاً من القبول والتأييد الشعبي،وعليه فإن مفهوم الشرعية يأخذ بعدين أساسيين هما:الاول:قانوني، أي أن الاداءيكون رهن أطر قانونية، ومعايير دستورية،والثاني: بعد قيمي، ويعني انتقابل بالرضا والتأييد الشعبي، وتعكس مدى قبول الشعب لذلك الحاكم في أن يحكم، ويكون ذلك وفق ما لا يتعارض وقيمهم ومبادئهم، وهنا يتحقق الرضا الشعبي لتلك السلطة القائمة،فالشرعية تعزز القيم السياسية وتدعم الحقوق والهوية المجتمعية، وأنالشرعية تفسر العلاقة بينالسلطة السياسية والجانب المعياري لقيم الشعب.[28]

المطلب الثالث

اشكالية فهم العلاقة بين الشرعية والمشروعية والشرعنّة

لا يخطيء من يظن، أن هناك خلط مفاهيمي بين الشرعية والمشروعية والشرعنّة،فلكل منها اثارها على الادراة السياسية،اذ كان لها الفضل في تغيير أسس الأداء السياسي،وهذا الخلط حقق هزات خطيرة لمفاهيم الحكم، وشكك في جدوى معطيات كثيرة، وجد المواطن نفسه أمام اشكالية أقل ما توصف به، أنهااشكالية التناقضات تتسابق فيه الكتل الطامحة، وتزداد فيه الحاجةلادارة سياسية صالحة.[29]

وفي رحم هذا الخلط أصبح المواطن بأمسّ الحاجة لمن يرعى مصالحه، بل ومصيره ليس لإيقاف ما يعانيه من تداعيات هزتمكانته وجعلته عنصراً مهمشاً في حسابات صناع السياسةوالقيمين على السلطة، بل لتحفيزه للمشاركة في بناء الادارة السياسية كمعطى وظيفي لا تشريفي.

---

[27].ثامر كامل محمد الخزرجي مصدر سبق ذكره ،ص177 .

[28]. مارسيل غوشيه، الدينفي الديمقراطية :مسارالعلمنة، ترجمة:شفيق محسن،المنظمة العربيةللترجمة، بيروت،٢٠٠٧،ص٩٢.

[29]. سعد محمد ياسين، إشكاليةالديمقراطية التوافقية، وانعكاساتها على التجربة الديمقراطية العراقية، مركزالمستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد،٢٠٠٩،ص٦١.

ولعل من أولى محاولات التأطير المبذولة بهذا الاتجاه، تحديد الموقف من القيمين على السلطةالذين ينظر إليهم بأنهماسسو "الدولة الفاشلة" او على الاقل "الدولة الرخوة"، وهي "الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما هي من يوجد العنف للتخلص من مطلبهم وديمومة الابتعاد عن مبدأ"من اين لكَ هذا"،وفلساسة اساءوا استخدام القوة وتعدوا على الديمقراطية".[30]

ومن علامات ذلك الجدل، أن رأى البعض بالشرعيةشرطاً واجباًللاعتراف بالحكومة،والتي توصف بانها: " الحق في الحكم" أو "الحق في ممارسة السلطة"،واما المشروعية فتعنى: "ضرورة التزام القائمين على السلطة بالدستور والقانون"، وعلى خلاف الاثتيينجاءت الشرعنة بدلالات:" استخدام القوة والردع والقهر باسم فرض النظام الشرعي" .[31]

وبسبب هذه الجدلية،دخلت الدول الباحثة عن الشرعية في الفوضى التي انتجتها التغيير، والحال الذي نحن فيه، من أن التشبث بالشرعية كنموذج أداء هو انقاذ سياسي، ولا يمثل الحل الشامل بسبب ما يعانيه المواطن من وضع استثنائي وإنفلات أمني وتدمير لبنى الأداء المجتمعي المتعدد المصادر والأساليب والوسائل، الأمر الذي يستلزم، بدءاً، بناء برامج للتكيّف السياسي والتأهيل الاجتماعي قبل التحدث أو التفكير بالشرعيةكمعيار لممارسة للعملية السياسية.[32]

ولأن العملية السياسية لا يمكن أن تكون عنواناً للشرعية دون المباشرة بالتاهيل والاصلاح الفكري حول التجربة السياسية ومرجعيتها بصياغةعقد السياسياساسه الشرعية والمشروعية لا الشرعنّة،ويرى دعاة هذا الرأي ان امامهم صعوبات سياسية جمة للبدء بعملية البناء الشرعية قبل البدء بصياغة أجندة موحدة لتكثيف الإرادة التوافقية للشعب التي تذوب فيها كل الخلافات، وتتوحد باتجاه حسم وجهتها حتى تصبح بنتائجها معطيات جديدة تضيف فسحة الانتظام على ممارسة ما تضمه من إجراءات، وهكذا يبدو الانتظام في الممارسة السياسية نتيجة لإرادة التوجه الموحد لا شرطاً لإتمامها أو بلورتها فحسب.

وما يكن من أمر، فإن الهدف المشترك لدى الجموع يتمحور حول الكيفية التي يتم من خلالها تلمسالشرعيةكهدف يفضي إلى تحقيق التوازن السياسي،فالشرعية هي مقياس صلاحية الحكومة، وقاعدة للتغيير في الوقت ذاته، بعد انتهاء الصلاحية، وصولاً لصناعة حكومة تكون أفعالها ترجمة مقصودة لخيارات المجتمع بعد بلف مكوناته وصهرها في بودقة واحدة هي المواطنة،تلك الترجمة التي ستشكل برصفها مثابة وفاق بين الحكومة ومواطنيها، وذلك هو درب الإفصاح عن مكنون الشرعية كأداء سياسي بغاياته المتعددة والشاملة يتقارب مع المشروعية ويتفارق عن الشرعنّة.[33]

---

[30]. نعوم تشومسكي، إساءة إستخدام القوة والتعدى على الديمقراطية، ترجمة :سامي الكعكي، الكتاب العربي للنشر والتوزيع،بيروت، 2007 ص8-7

[31]. رغب جبر يلخميس راغبسكران، الصراع بينحرية الفردوالسلطة الدولية،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، 2009،ص 259.

[32]. رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى دار الكتاب العربي،دمشق_ القاهرة، ٢٠١١ ،ص ١١.

[33]. أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"،مجلة جامعةدمشق، المجلد 21 ،العدد2، 2000، دمشق،ص357 .

والحقيقية، أن أساس شرعية الحكومة كان دائماً وعلى مر الحقب التاريخية هو رضا المحكومين بهذه السلطة وقبول الامتثال لها، فإن شرعيتها تكمن في التزامها في قيامها وبقائها انطلاقاً من اكتسابها لهذا الرضا والقبول،ولما كان القانون في الحقبة الاخيرة وفي ظل سيادة الشعب يمثل مظهراً من مظاهر السيادة، ويعبر عن الارادة الجماعية للشعب وعن رضاءه الحكومة، وعليه فإن مشروعية الحكومةتعني التزام هذه الحكومة بالقانون،فهي الاساس الذي يجعل أمراً من الامور مشروعاً، أو يبين حكمه من حيث الاباحة أو الفرضية وتعني كذلك التزام السلطة بالنظام القانوني للدولة أي السيادة تكونللقانون، وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون.[34]

وعليه فإن النظام القانوني القائم هو الذي يمثل المرجعية،والتقييد الشكلي بالقواعد النافذة هو وحده المعيار الذي يشكل الشرعية، وعليه فإن القانون يصبح المرجعية الوحيدة لمشروعية الحكومة ومماسة اعمالها،وهذا ينتج عنه تطابق بين الشرعية والمشروعية،وفي هذا الصدد يمكنالقول إن أساس الشرعية السياسية هو القوة الالزامية للنصوص الدستوريةوالقانونية، وذلك نظراً لان الشرعيةوالمشروعية يتكاملان، والخروج من المشروعية يؤدي إلى نظام لا شرعي، ومنه نجد أن هناك ترابط وثيق مع الشرعية والمشروعية رغم الاختلاف الدلالي،وهذا ولد مواقف من الشرعية ومخاوف متبادلة من اغراب الديمقراطية.[35]

ومن خلال ماسبق نخلص إلى، أن وجود اختلاف بين مفهوم الشرعية، والمشروعية، فالشرعية تبدو كمفهوم أوسع نطاقاً من المشروعية، فالشرعية سلوك سياسي، تعني التزام الحكومة بألاهداف والقيم الاساسية والمبادئ العليا للمجتمع، أي أن كل ممارسة تقوم بها الحكومة تكون في إطار وحدود لا تتعارض والقيم والمبادئ الاساسية التي تحكم المجتمع ولاتمس جوهره،أما المشروعية ،فهي سلوك قانوني فإنها تقاس بمدى التزام الحكومة بالنظام القانوني الذي يحكم شؤون ونشاط الدولة، أي سيادة القانون، وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون، فمن واجب الحاكم تجاه المحكومين الالتزام واحترام أحكام القانون المنصوص عليها.[36]

ولكن من خلال ما تقدم، من توصيفات وتوضيحات خاصة بكل من مصطلح الشرعية والمشروعية يتبادر لنا أن هناك اختلاف وتباين بين كل منهما الا أن في الحقيقة نجد هناك علاقة متداخلة، وتلازميه بين الشرعية والمشروعية ولا يمكن الفصل بين المصطلحين، ففي حالة وصف نظام معين على انه شرعي أو غير شرعي، لا بد أن نقيس مدى قانونية ودستورية تلك الحكومة، فإذا كانت الحكومة يسود فيه حكم القانون فأكيد يكون نظام شرعي يحظى برضا وقبول الشعب، والعكس صحيح، واذا قلنا أن هناك نظام يحظى بالقبول والتأييد المجتمعي ونال شرعيته انطلاقاً من ذلك الرضا، كان نتيجة مراعاة وتطبيقه للقانون بحذافيره، وهذا ما ينعكس على قدرة وكفاءة النظام السياسي،أي هناك علاقة تكاملية بين المصطلحين، إذ الشرعية تعد بمثابة مبدأ أو جوهر كل حكومةاذ أنه لما كانت الخاصية الرئيسية للدولة هي تنظيم السلطة،

---

[34]. ماجد راغب الحلو،النظم السياسيةوالقانونالدستوري،منشأةالمعارف،الإسكندرية،2000،ص217.

[35]. برهان غليون، جورج طاربيشي، الديمقراطيةوالأغارب في البلدانا لعربية المواقة فوالمخاوف المتبادلة، مركزدراسات الوحدة العربية،بيروت،2001،ص25.

[36]. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنميةالبشريةالمستدامة في الوطن العربي،دار دجلة للنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص14 .

أي بدون هذه الاخيرة فلا وجود لتنظيم قانوني مسبق ولا وجود للدولة، فشرعية السلطة القائمة كسلطة للأمر الذي يستوجب الطاعة،وأن الشرعية لا تتحقق الا إذا كان هناك احترام وامتثال لتلك الاطر القانونية والدستورية والتي تنظم عمل السلطة، وباقي المؤسسات السياسية في النظام السياسي للدولة فالمشروعية وجه من أوجه الشرعية، فالسلطة التي تنال التأييد من طرف الرأي العام ويتجاوب هذا الاخير مع طبيعة وعمل تلك السلطة، وذلك انطلاقاً من إقناعه أن ممارسات النظام قائمة على أطر وأسس قانونية لا سلطة تعسفية استبدادية، تمارس الاكراه والقوة من أجل بقائها واستمرارها في الحكم،فتعمد على تحويل الامن الى فوضى خلاقة.[37]

وعليه،كلما كانتالحكومة أكثر قانونية؛ كلما أدى ذلك إلى زيادة الثقة بتلكالحكومة،ومن ثمَ يتحقق الرضا والقبول بذلك الحاكم في أن يحكم، ومنه يزيد ثبات واستقرار ذلك النظام،ورغم التداخل الحاصل بين المفهومين الا إننا يمكننا التفرقة بين الشرعية والمشروعية في النقاط التالية :إن الشرعية مفهوم يدور حول فكرة "الانطياع "و"الانقياد" أي حول الاسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، بينما المشروعيةبمعنى خضوع نشاط السلطات الادارية ونشاط المواطنين للدستور والقانون.[38]

وانسجاماً مع ما مضى من تعابير ،فالشرعية مصطلح سياسي بامتياز، والمشروعية هو مصطلح قانوني كذلك بامتياز، أن الشرعية تتحقق انطلاقاً من إرادة الشعب في حد ذاته، فهي المصدر الاساسي لنشأتها،أما المشروعية فإن مصدرها القوانين، أن الشرعية لها بعد قيمي –أخلاقي– قانونية، أي شاملة مادياً ومعنوياً، أما المشروعية لها بعد قانوني مجرد، أي أبعاد مادية فقط ، إن مبدأ المشروعية يقصد به في ما معناه العام:" خضوع الجميع حكاماً ومحكومين لسيادة القانون"، وبالخصوص خضوع جميع الأجهزة الإدارية في الدولة لسيادة القانون، وأن كل التصرفات والأفعال التي تصدر من أشخاص هذه الهيئات وباسمها يجب أن توزن بميزان القانون.[39]

أما الشرعنّة فتوصف بأنها:"مجموع الإجراءات التي تحتكر الشرعية وتجعل من وجود سلطتها القهرية وجوداً مرغوباً فيه" ، أي تجعل الآخرين يدركونها كضرورة اجتماعية ، وكخير عام، ويعتقد "وارثي الحكومة "أن الشرعنّة تعتبر مدخلاً للشرعية، فالشرعية لا تتحقق وجودياً إلا عبر الشرعنّة، فالشرعنّة في نظرهم اكتساب للشرعية، وهذا الاكتساب يتجلى من خلال أربع مستويات المستوى الأول: يتجسد في علاقة الحكومة بنفسها عبر إولوية القهر، المستوى الثاني: يتمثل في الاعتراف بوجود جهاز مختص يحتكر العنف، أما المستوى الثالث: فيتجلى في بعض السلوكات والإجراءات كالتعيينات وقواعد التوظيف، أما المستوى الرابع: فهو مرتبط بالشخص الذي يمارس السلطة، وحسب رأيه دائماً، فالشرعنّة سابقة وجودية عن الشرعية، إذ لا يمكن –حسب معتقد محتكري السلطة– للحكم أن يكون شرعياً إلا إذا امتلك وسائل الشرعنّة، وهنا ظهر لنا وهم الاستقرار السياسي،وخرافة القائد الضرورة.[40]

---

[37]. ياسين الحاج صالح، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة، حوار العرب (مؤسسة الفكر العربي)، السنة ١ ،عدد ١٢، ٢٠٠٥ ،ص ٧.

[38].فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى ّ الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل) ، المستقبل العربي، السنة ٣٤ ،عدد ٣٩٠، آب/أغسطس ٢٠١١ ،ص ١٥٣.

[39]. محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ،ص8.

[40]. ف. غريغوري غوز الثالث، «لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار أنظمة الاستبداد،،مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤ ،عدد ٣٩٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ،ص ١٤٩.

المبحث الثاني

دلالات بناءالشرعية السياسية

لا يخطئ من يظن، أن الشرعية ولدت ولم تزل كفكرة صعبة التطبيق في الشرق الاوسط؛لكثرة النقائص في الواقع من أجل التقريب والجمع بينها في توليفة أسمى وأكثر ذكاءً ومرونة ورقابة، فكما كانت الثيوقراطية (حكم رجال الدين) شرعيتها نابعة من الالتزام الديني،والتيموقراطية(القادة الطامحين)شرعيتها نابعة من الطموح والشرف والمجد (دولة حرب)،والبلوتوقراطية (القلة الغنية)شرعيتها نابعة من المكانية المالية، والايموقراطية (المكانة الاجتماعية) شرعيتها نابعة من شخصياتها البارزة اجتماعياً، وتكنوقراطية(حكومة العلماء والخبراء)شرعيتها نابعة من الخبرةوالكفاءة،فإن الديمقراطية(الحكم الجماعي)نابعة من التوازن الادائي بين النخبة الحاكمة والنخب المحكومة ،وهذا يتطلب ان تؤلف بين مختلف أنواع التعدديات والتعارضات في الاجتماع الإنساني ولا سيما بين الحاجة للأمن والنظام والحاجة إلى الحرية والتعددية،وفقاً لمجموعة من الدلالات لتبني شرعيتها، وهذا تطلب تقسيم المبحث الى مطالبين،وكلاتي:

المطلب الاول

الشرعية والاداء السياسي

ولما كانت الشرعية كفكرة ولدة من رحم السياسة الصالحة،[41]وأشرها التأريخ وحدد منطلقاتها، فإن المهمة الكبرى التي تصادفها، تكمن في القدرة على صياغة مشروع جاد لاستنبات قيمها وتهيئة الظروف الملائمة لها، وهذا يعني أن الشرعية ليست مجرد ركناً من اركان الحكم الصالح، بل هي تركيبة من المعايير المتراصة والمترابطة فيما بينها تكمل إحداها الأخرى، وصولاً إلى بناء أقناع مستمر ومؤثر لجدوى الاقتراب من "سلمنّة السلطة" بكل ما تعتمد عليه من إقرار بتسليم واضح لوجود المعارضة، ووضع آليات سليمة لتداول السلطة، واخذ بمبدأ الاكثرية كعنوان مجسد لحالة التوافق السياسي العام مع ضمان مكانة واستحقاق الاقلية. [42]

وإذا كانت مدارات التأريخ كشفت لنا تمسك الشعوببالشرعيةواجماعهم على اعتمادة كحل لمشاكلهم ، واشكالاتهم مع الساسة ، وتحقيقاًللعدالة السياسية والاجتماعية، كشفت لنا، كذلك، اختلاف تلك الشعوب في تصريف ذلك الإجماع ووصولم إلى درجة الحيرة في اختيار أسلم الطرق للوصول إليها؛ نظراً لتعدد الالتزامات التي تُرتبها تلك العملية، لتتشوه المطالب تحت شعارات فضفاضة لا تخدم إلا فكرة أو شريحة أو تجمع محدد يصل بمطامحه إلى حد التهور ضارباً عرض الحائط بأساسيات التوجه نحو الحكم الراشد، ولهذا ترى البعض، يعلل ما يقوم به تحت مظلة المطالبة بالشرعية ومحاربة

41.حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، ص96.

42.مطيع مختار،القانون العام ومفاهيم ومؤسسات، دارالعلمللطباعةوالنشروالتوزيع، الرباط،2007،ص66.

الانقلابيينمقدم نفسه حارس الشرعية،واهلاً لها،ومنقذ اهلها، وما أن يصل إلى السلطة يصادر حق الآخرين الذي اوهمهم بانه منقذهم،حتى لو كان ذلك عن طريق البراءة من السلطة السابقة الذي كان لها الفضل في تمكينه.[43]

وهكذا،ولكي لا تغدو الشرعية السياسية أداءً براغماتياً،[44] لا مطلباً أخلاقياً يستدعي قبل النطق به بناء صورة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الحكومية بمجملها، مقابل ذلك يرى البعض الآخر، أن الشرعية كأسلوب سياسي إذا ما صادف القبول المعقول ، ونظمت اتجاهات الأخذ به كاستراتيجية لها حدود في المراجعة والنقد، ستتحول إلى عقيدة تتكفل بترسيخ ذاتها؛ كسبيل لإنهاض الشعوب وتنمية الأفكار والقيم السياسية، حتى تبدو هذه العقيدة ميلاداً جديداً للوجود تنظم عبرها الاجتهادات بمختلف مقاصدها بأداء متسق الوسائل والوظائف لا مجال فيه للمزاج، وهنا ينبغي استحضار هذه الفكرة في الأداء السياسي اليمقراطي لحقبة ما بعد التغيير، وحسم عقدة الولاء، لأن المراد الذي نبغيه لا يمكن الوصول إليه إلا في رحم دولة قوية متماسكة مكتنزة على كل شروط الاستقلال والسيادة، وإذا لم يتوفر ذلك الرحم، الوعاء، سيثق المحكوم بالنخبة الحاكمة.[45]

وعليه فإن الشرعية في عهد الديمقراطية لا يمكن أن تستنبت دون أن نأخذ بنظر الاعتبار آلاليتين الآتيين: الاولى:طرح الثقة(القبول، والايجاب)،الثانية: سحب الثقة(الاستجواب ، والمساءلة، والاقالة،المقاضاة).[46]

وتأسيساً على ما تقدم، فاذا تحققت تلكآلاليتين، سيتحول من مجرد برنامج إلى تجربة راقية ينشد الجموع تأسيسها كونها مصدراً ليس لتقنين الاداء السياسي فحسب، بل مصدراً للعدل السياسي–الاجتماعي،الذي يمنح الناخب حق محاسبة المنتخب.[47]

وبعد كل ما تقدم، يبرز لنا وبإلحاح سؤالان مهمان:الأول: ما هو مضمون الشرعية التي نسعى إليها؟ وهل لدينا نموذج خاص بنا يتلائم مع خصوصية الحال والواقع الذي نحن فيه؟ والثاني: ما هو السبيل لترسيخ فكرة الشرعية وسلمية الأداء فيها والترفع عن تبادل الأدوار في المرحلة الجنينية لها وجعل المطالبة بها حقاً لا يعلى عليه؟

وللاجابة على الاول :نقول: بعد أن اتبعنا التكرار بأن الشرعية هي حكم الشعب والاحتكام له، وأتعبنا الجهد لتأطير ما دعا إليه الآخرون بأنها تعني:" رقابة الشعب على السلطة السياسية"، وإذا ما أردنا الوصول إلى جوهرالشرعية

---

[43]. سعيد بوشعير،القانون الدستوري والنظمالسياسيةالمقارنة،ج1 ،اديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر،1989ص35. وكذلك محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي في ظل الربيع العربي، مركز البديل للدراسات والأبحاث،عمان،٢٠١٣، ص ١٧.

[44].اندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ،مج2، ترجمة: خليل احمد خليل،ط2،عويدات للنشر، بيروت–باريس ، 2001 ، ص1012.

[45].علي خليفة الكواري و(آخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2012 ،ص 130.

[46]. حسن كريم، واخرون، الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية، في الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، شرق الكتاب للنشر،بيروت،2013، ص9.

[47].إبراهيم العيسوي، الافاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، السنة 15 ،عدد 1، كانون الثاني/ يناير 2013 ،ص –199 200.

السياسية ، فإن مهمتنا تبدو وكأنها كمن يزيح الرماد عن الجمر، إذ ليس لنا قدرة بالسيطرة عليها؛ نظراً لما ستسفر أو تكشف عنه من تناقضات جدية غالباً ما تؤطر بصيغة الصعوبات،ذلك لأن الفكر العالمي قد حمل هواجس الخوف من مغبة الفشل في الوصول إلى ما يسميه البعض بـ"الحكومة المثالية"، الأمر الذي جعل البعض يترك مصلحته في بلورة حصيلة الاتجاهات التي يفصح عنها ذلك الفكر لصالح ما يفصح عنه من أدوات، وهكذا بدت الشرعية ليست كفكرة بحاجة إلى إنضاج، بل كأداة ينبغي تحديد ما تضمه من آليات هادفة لخلق توافق بين الحقوق والحريات، أسّ متطلبات النظام السياسي واساس شرعيته، ومتى ما أمسك الشعب بمقدمات تأسيس هذه الأداة بدت له الشرعية كمرحلة ينبغي خوضها وتعلمها وتبنيها، لكن واقع الحال يشير الى "إن الشرعية في حصار".[48]

ولأجل ذلك تغدو الشرعية كفكرة، قد دفعت ثمن تهاون البعض في بلورتها لتتحول إلى مجرد عملية يرتبط الأداء فيها على الظروف والمتغيرات، وعلى مزاج صنّاع القرار، وهذا ما نجت منه الديمقراطيات الليبرالية وسقطت فيه الديمقراطيات الشرقية، بعد أن فشلت أساساً في صياغة الآليات اللازمة لتأطير الشرعية السياسية التي إذا ما ضمنت ستتيح لحامليها والمستفيدين منها فرصاً عديدة لإدراك ذواتهم،وتحقيق غايات الافراد وتعظيم رضاهم عما يجري حولهم بعد أن تمتعوا بهامش مريح من الحريات مقابل اعترافهم بالتعددية السياسية، احترام مبدأ الأغلبية، المساواة السياسية، تبني مفهوم الدولة القانونية، وأخيراً الإقرار بأن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل الفواعل.[49]

والثاني: ما هو السبيل لترسيخ فكرة الشرعية وسلمية الأداء فيها والترفع عن تبادل الأدوار في المرحلة الجنينية لها وجعل المطالبة بها حقاً لا يعلى عليه؟ الإجابة على هذا السؤال المركب تكمن في المبادرة ذات النسغ المزدوج التي تقيم الدليل على أحقية الترابط بين وجهي الديمقراطية، حيث ضرورة خلق مصالحة وطنية لا هدنة تأريخية يلتقط فيها الجميع الأنفاس ويراجعون مطالبهم ويبحثون عن قواسم مشتركة لأدائهم، ويخطون طريقاً واحداً لبناء النموذج، طالما أن المصلحة واحدة هي إحلال الديمقراطية محل الديكتاتورية، والعدالة محل المساواة، وذلك لا يتم إلا بجذب الآخر وتأهيله للالتزام بشرعية السياسة الديمقراطية كنهج للبناء وتمام للارادة الشعبية.[50]

وعليه، فإن الحال الجديد يستدعي من الجموع حسم موقفهم من الديمقراطية ومآلات تجسيدها كنظام أداء وتعريف للذات، الأمر الذي يرتفع بالجدل من إطاره المفاهيمي إلى إطاره المنهجي الذي يتحمل الإفصاح عنه وتشخيص الواقع نصف المهمة التي نحن بصددها حيث بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي فيدرالي، وتقريباً لذلك الحسم، نجد أنفسنا بأشد الحاجة إلى تحقيق مجموعة من المقدمات المؤهلة لبلورة ممارستنا للديمقراطية وترسيخها، ومن هذه المقدمات:

---

[48].ماريا لويزا بريزي، المدينة الفاضلة عبر التاريخ ، ترجمة :عطيات ابو السعود، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص11.

[49].فرانشسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات(IDEA) ، ستوكهولم/ السويد،2005 ، ص21 وما بعدها.

[50].عبد القادر رزيق المخادمي، الإصالح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني الفوضى البناءة ،القادرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2007،ص19.

أ- التحقّق من مدى الشرعية الحزبية التي تمثلها جميع الأطر السياسية العاملة في الساحة السياسية، ومدى قدرتها على إحداث تحول ديمقراطيمأمول في الأوضاع الحالية وقياس درجة ايمانها بالشرعية السياسية.[51]

ب- ترسيخ ظاهرة التعددية السياسية الهادفة إلى تحقيق العدالة السياسية، كجزء من احترام الحق الطبيعي للجميع، لكي يقول كلمته ويقدم ما بوسعه من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها بعيداً عن التخلف السياسي والأضرار المتعمد بالآخر وجعل المصلحة العامة فوق كل اعتبار.[52]

ج- الأيمان بحتمية وشرعية تداول السلطة، ذلك الإيمان الذي يعبر عنه دوماً بالاحتكام إلى عملية الانتخاب الدوري بكل ما تحمله من دلالات سياسية واجتماعية داخل الحزب أو داخل المسرح السياسي، وبدون احترام هذه الممارسة الديمقراطية لا يكون المسرح السياسي مهدداً بالانقسام فحسب، بل ومعرضاً للتشرذم بكل ما يحمله من مخاطر انقلابية تأخذ شكل الارتداد والنكوص الحامل لبذور العودة للديكتاتورية التي تبعد الكثير عن المشاركة السياسية وتلك اشكالية يراد لها وصفة علاج.[53]

د- الانتباه إلى ضرورة تأمين الممارسة الديمقراطية من مضاعفات التشبث بظروف وقوانين العمل السري، وذلك لا يتم إلا بالتزود بالقدرة على التكيفّ السريع مع ظروف العمل العلني والتخلص من كل معرقلات الشرعيةبالاخص "الميليشيات" والتطلّع نحو الأداء السياسي بأقل قدر من الحساسية وبأكبر فسحة من التأثير في صفوف الجماهير، ذلك لان عقلية العمل السري إذا ما بقيت مؤثرة ستأخذ بأصحابها إلى صوب عمل "الارهاب السياسي"، وأظن هذا الأمر ليس من أهداف الأطر السياسية الديمقراطية، التي بدت مدعوة أكثر من أي وقت مضى للمشاركة في التغيير لا حجز مقعد لها في المعارضة، وهذه هي الإشكالية التي ألقت بظلالها على انتخابات الادارات السياسية يوليو/تموز2003، التي تهدد بتكرارها في انتخابات يناير/ كانون الثاني2005 وانتخابات مارس/اذار 2010 و انتخابات ابيرل /نيسان2014 ما لم تعمد تلك الأطر إلى بناء هوية وجود وأداء لها بين صفوف الشعب، ولو بشكل متأخر، ذلك لأن "ممارسي التغيير، ملزمين ببناء الشرعية السياسية لضمان قبولهم من الشعب.[54]

المطلب الثاني

الانتخابات جوهر الشرعية

لا يخطئ من يظن، أن مسألة تحديد ماهية الشرعية ، لها كثير من المعايير، إلا إنهم متفقين على أهمية وحيوية الانتخاب كأساس لبانوراما الأداء في هذه المسألة نطقاً به أو تداولاً له، التي ينهض بها النظام النيابي عبر استناده إلى

---

51. رشاد عبد انغفار القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ،ج 2 ، القاهرة ، 2006 ،ص104.

52. أحمدوهبان،التخلفالسياسيوغاياتالتنميةالسياسيةرؤيةحديثةللواقعالسياسيفيالعالمالثالث، ،دارالجامعةالجديدةللنشروالتوزيع، الإسكندرية ،2000،ص34.

53. محمدامينألعجال، " إشكاليةالمشاركةالسياسيةوثقافةالسلم "مجلةالعلومالإنسانية،جامعةمحمد خيضربسكرة،الجزائر،العدد 12 ،نوفمبر2015،ص211 .

54. شريفة ماشطي، " المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقدارطي"، مجلة الباحث الاجتماعي،جامعة قسنطينة،،الجزائر،العدد10،سبتمبر2010،ص110 .

أربعة أركان تتمثل في وجود هيئة نيابية منتخبة، وأن تكون نيابة هذه الهيئة من الشعب لمدة محدودة، وأن النائب المنتخب يمثل الشعب بأسره، وأخيراً، استقلال الهيئة النيابية عن هيئة الناخبين، وأن يرد البعض قيمة الانتخاب إلى ما تعنيه الديمقراطية عموماً حيث حكم الشعب بنفسه ومن أجله، فإن الخصيصة الجوهرية للديمقراطية تتركز على خيارين:الاول: الشعب مصدر السلطة يمارسها بنفسه او الثاني:يمارسها بواسطة نواب عنه، ولما كانت الظروف والتطورات جعلت الخيار الأول: غير ممكن واقعياً، كون (عصر اثينا انتهى) ، وبعد ان فشلت الحكومة الانتقالية باحياءه، التجأ الجميع إلى حيث اصطفاء من يمثل الشخصية الجماعية أو يفصح عنها بأجمل صورة وصولاً إلى جوهرها وما يتطلبه من تأطير وإفصاح ومستلزمات قيمية أو إجرائية كالمرونة أو التغيير(زمن الولايات المتحدة الامريكية بدأ)، فإن البعض الآخر ردّ تلك القيمة إلى ما يمثله الانتخاب كدرب وربما كآلية لترسيخ ظاهرة تداول السلطة التي تمثل بدورها إحدى الدعائم المكونة بوجودها التي تضيف قوة بسلميتها للديمقراطية الحقيقية التي تقوم أساساً على الأداء المؤسسي كخطوة لا بد منها لحيازة أو لتحقيق التطور السياسي والاجتماعي كحصاد للعمل الجماعي وهدفه حيث التحول نحو دولة القانون، وهذا يتطلب اعتماد ديمقراطية انتخابية حرة –عادلة.[55]

ومهما يكن من شأن هذا الجدل، فإن الجميع لم يزل مؤمناً بأن الانتخابات تعد الميعاد الأكثر ترسخاً في الذهن واستباقاً لمراجعة الحال، وخلق قنوات دعم للعملية الديمقراطية، وتصميماً على تقوية النزعة المؤسسية وبما ينعكس بوضوح على صنع السياسات وطلاق الحريات. [56]

ونتيجة لذلك، اتفق الجميع على أن نتائج الانتخابات لم تعد تشكل ذلك الهمّ، بقدر ما تشكل قواعد لبناء الشرعية للسياسات الحكومية وتعطي مصداقية للنظام السياسي حتى وإن كانت المجالس المشكّلة عبرها صورية، وعلى هذا الأساس بدت مسؤولية تنظيم الانتخابات من اختصاص الدولة ليس للسيطرة على موازين القوى وتعليم ظواهر وأطر واقع الخارطة السياسية وتفاعلاتها، بل لأن الدولة ومن خلفها شخصيتها الرسمية "الحكومة" تريد أن تشارك في صنع النتائج بقدر أو بآخر، ومتى ما ضبطت السلطة نفسها، تدخلاً ونزاهة، كانت الانتخابات حرة تنافسية تطمئن بنتائجها هواجس الشعب ومطالبه وتصلح من شأن الإدارة ذاتها، فالانتخابات هي حروب سلمية ومعارك لهيمنة الاصلح والافضل.[57]

وهكذا تبدو الانتخابات "اساس الشرعية"، ولكن ما يثلب ذلك أن الأطر السياسية ليس لديها تحفز متساوي لمعرفة إمكانية تطبيق فكرة تداول السلطة،وربما بسبب اختلافها في الاعتياد على العمل في بيئة منافسة دوماً، لذا سنرى جدلها، وهي تتحفز لكسب جولات الانتخاب، لا ينصب على المشاركة السياسية ودراسة اتجاهات تكونّها لدى الجميع، بل وبسبب تأرجح اتجاهات القياس للثقافة السياسية، ترى تلك الأطر أن مهمتها المستعجلة تكمن في الدخول للسوق السياسي وحجز موقع لها لتروج لمنتجها السياسي قبل خوض الانتخابات، وهكذا تكون التهيئة للانتخابات أهم وأقسى مرحلة تمر بها تلك

55.ديفيد بيتهام وكيفن بويل، مدخل الى ديمقراطية الانتخابات الحرة العادلة، ترجمة:غريب عوض فراديس للنشر والتوزيع ،البحرين،2007،ص12–13.

56.غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية، دار أزمنة للنشر والتوزيع ، عمان، 2005 ، ص 21

57.رفيق حبيب، حروب الديمقراطية معارك الهيمنة و الإصلاح، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006،ص23.

الأطر خاصة إذا ما كانت بعيدة عن الواقع السياسي والمحيط الشعبي الذي تعمل فيه، الأمر الذي سيعكس بمضاعفاته جملة من المخاطر ربما تشكل الانتخابات كخيار معّول أو مراهن عليه كبديل ديمقراطي.[58]

والانتخاب كتدبير سياسي لجأت وتلجأ وربما تحتكم إليه الجموع في بناء أدائها الديمقراطي، ظلّ بحاجة إلى تكييف قانوني لتوضيح آلياته وموجباته وربما الأهداف التي ينشدها تبعاً لاختلاف الظروف والمطامح على حد سواء، ومن أولى لقطات التكييف ارتباط العملية الانتخابية ابتداءً بثلاث أفكار أساسية وهي:

أ- فكرة الحق والاستحقاق لا فكرة الخداع وسرقة الحق، وهذه الفكرة تعتبر بمدلولاتها المختلفة، المرجعية التي يستمد منها الأفراد أو الجموع، السلطة التي لا يمكن الانتقاص من قدسيتها أو التهاون في صيانتها لما تتمتع به من حرمة وإلزام، وهذا يعني عدم جواز تقييد هذا الحق بشروط معينة تحد من استعمال الأفراد له، أي أن الاقتراع يجب أن يكون عاماً من جهة، ومن جهة أخرى فإن للأفراد كامل الحرية في استعمال هذا الحق أو عدم استعماله بدون جبر أو إلزام بمعنى أن التصويت يكون اختيارياً لا إجبارياً، وهذا ما ينبغي تداركه بعيداً عن مؤثرات لا وجود لها ألا في الغيب، وكأن ضدنا توقف عن العمل باتجاه تحقيق مصالحه أو تكييفها ما يأتي به الواقع في القريب العاجل.[59]

ب- فكرة حرية الاختيار، ومضمون هذه الفكرة يفصح عنها الأفراد أو الجموع على المكنة التي تسمح لهم الوصول إلى الحد الذي يمكنهم من بناء ذاتهم كحق مشروع والمشاركة في رعاية هذا البناء وقيادته وتوجيهه وفق الرؤى التي يجمعون على صلاحها، وبهذا تعني الحرية احتفاظ الفرد أو الجموع بالحق الذي يجيز له او لهم معلمة الحياة وشرعنة الوجود أمام الآخرين بمختلف عناوينهم، وبهذا تكون الحرية بمثابة الرخصة التي تجيز ممارسة حق الانتخاب.[60]

ج- فكرة المساواة بالكفاءة وانتخاب الاكفأ، التي تعني التماثل العلمي والعملي وقابلية اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات، وهي تمثل أس وجذر الديمقراطية لأن "التكنوقراط" الذي تنطلق منه المنافسة السياسية سوف يُشكل انتخاب الاكثر استحقاقلكفاءته واختصاصه، ولما كان الانتخاب واجباً عاماً، فينبغي الانطلاق إليه بخط مشروع واحد متسق تنظمه مجموعة من الضوابط التي تحدد شروط منطقية ومعقولة ليس للكفالة كحق، بل للدعوة إليه بصورة لا تخل بمبدأ المساواة أمام القانون، والمساواة هنا لا تعني مساواة مطلقة مجردة بقدر ما تعني تنظيماً للفرص بين الأكثرية والأقلية بتوافق يكون وجوده ضماناً لا بد منه لكل اختيار،وهذا ما يحتاج له عالم ما بعد الربيع العربي.[61]

ويتصل بهذه الفكرة، مبدأ مهم للغاية، أصطلح البعض على تسميته بمدى "حق الانتخاب"، وموجبات هذا المبدأ نمت في حقيقتها من تلاقح فكرتي العدالةوالحرية، لتشير إلى ضرورة أن يكون حق الانتخاب واسعاً وشاملاً وذا قيمة

---

58. سامح فوزي، البحث عن بديلديمقراطي عربي، سلسلة قضايا الإصلاحمجلة المستقبل العربي، العدد ١٨،آب/أغسطس 2008 ، ص ص ١٠ – ١٤.

59.هشام طالب، فن الخداع السياسي في الحرية والديمقراطية والسيادة على المواطن والمواطن،دار النهضة العربية،بيروت،2015،ص2017.

60. جوناس جاكوبسون، العلمانيَة، الديمقراطية الليبرالية والاسلام في أوروبا: نقد هابرماسي لطلال أسد، ترجمة: مصطفى حفيظ، مركز الدراسات والابحاث،المغرب،22 فبراير 2017، ص8.

61. مراد دياني، اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة االجتماعية في نظرية العدالة، أو استقراء معالم النموذج الليبرالي لما بعد الربيع ، سلسلة دراسات عمران،المركز العربي للابحاث والدراسات،قطر، العدد 5،صيف 2013،ص37 .

سياسية لا تخضع لتقييدات تعسفية في ممارسته بحيث ينطوي على اصطفاء مقصود أو استثناء جبري لأي قسم من المواطنين.[62]

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم، فإن مفهوم الشرعية ورغم تشعبه فانه يعني الثقة المطروحة من قبل الشعب بالحكومة، وعليه فإن الشرعية تؤخذ ثلاث ابعاد أساسية وكلاتي:بعد سياسي: ان تكون آليات الوصول الى السلطة منبثقة من رضا وقبول الشعب ،وممارستها تخضع لرقابة الشعب ، واهدافها تحقيق متطلبات الشعب، وغايتها تحقيق التناسق والتوازن، وبعد قانوني أي أن تكون كل الممارسات السياسية مطابقة للقوانين المنصوص عليها في مصادر القانون الدولي، ومصادر القانون الداخلي، وبعد قيمي ونقصد به: أن تكون الحكومة فيسلوكهايطابق القيم العليا للمجتمع، مما يحقق ذلك الرضا والقبول المجتمعي لتلك السلطة وحصول الحكومة على القبول والتأييد الشعبي.

وعلى اختلاف مصادر الشرعية فتبقى الادارات السياسية اليوم مطالبة بإقامة نظام يضع ضمن أولوياته إرادة الشعب فوق كل اعتبار، لان هذا الاخير مصدر كل سلطة ومن خلال تلك الثقة التي يستمدها النظام من الشعب تتحقق شرعية الحكومات، ويضمن أمنه واستقراره وتعزز شرعيته .

وبعد ان بينا اهمية البحث النابعة من مكانة الشرعية في تحسين نوعية اداء الحكومات وجودتها،وحلنا للاشكالية الناصة على:(هناك خلط مفاهيمي بين الشرعية والمشروعية والشرعّنة تقع فيها الحكومات والتي تفقدها ثقة جمهورها بها) ،بعد ان فرزنا بين موضوع البحث والمفاهيم المقاربة من خلال التعريفبالشرعية،وادراك الفرق بينها وبين والمشروعية والشرعنّة السياسية، والوقوف على دلالات بناء الشرعية واثرها على الاداء السياسي،فكان طموح بناء اسس الجودة السياسية من اهم الاسباب التي دفعت للبحث في هذا الموضوع ،متجاوزين الكثير من الصعوبات،بعدان جعلنا منالمنهجالوصفيالتحليلي سنداً لنا لوصفالشرعية السياسية وطرقتحليل وقياس جودة الادارة السياسية،وتفسيراسسهابشكلعلميمنظّم، لهذا صحت واثبتت فرضيتنا الآتية : ((كلما بنيت الحكومات على أسس سياسية وقانونية رصينة... كلماأدى ذلك الى استقرارها واستمرارها...وهذا الاستقرار السياسي رهن طرح الثقة الشعبية بالنخبة السياسية المنتخبة)) .

- ❖ الاستنتاجات: خرجنا بجملة من الاستنتاجات كثمرة لهذا البحث وهي:

1- العلاقة بين الحاكم والمحكوم تمر عبر الشرعية.
2- الشرعية اساس نجاح الادارات السياسية وضمان جودتها.
3- الثقة التي يمنحها الناخب يمكن ان يسحبها وفقاً للنهج المتبع في كل نظام.
4- لكل نظام له طريقه بالحكم لكن شرعيته واحدة هي رضا الشعب عنه ودعمه.
5- اهم معايير وركائز الشرعية هي الاستحقاق الانتخابي.

---

[62]. محمد سبيل، العدالة والحرية: تعارض ام تكامل ؟ ، مجلة التسامح ،رام الله، القدس، السنة 6، العدد24، خريف 2008،ص93.

6- كلما ازادت الثقة بالادارة السياسية،ازدادت قوة الاداء السياسي.

7- المشروعية هي السلوك القانوني في دخول وممارسة السلطة.

8- الشرعنّة هي شخصنّة الشرعية لاحتكار السلطة.

9- توجد حكومة تتمتع بالشرعية والمشروعية كالانظمة الديمقراطية الغربية.

10- وتوجد حكومة تتمتع بالشرعية لكنها لا تتمتع بالمشروعية كالانظمة المستبدة والشمولية.

11- وتوجد حكومة غير شرعية و لكنها تتمتع بالمشروعية كالسلطة الثورية .

12- وتوجد حكومة غير شرعية و لا تتمتع بالمشروعية في نفس الوقت كالحكومات الإنقلابية.

❖ التوصيات: ونوصي بكل تواضع اخذ بعين الاعتبارالمبادرات المحفزة لكسب الشرعية، ومنها:

1- ضرورة إشاعة الالتزام بحاجة المجتمع، نخباً وجموعاً، إلى إتمام عملية الشرعية السياسية.

2- ضرورة التأكيد وعبر برامج مقصودة، حملات دعائية ونشرات وندوات ودراسات متخصصة، إن الشرعية اساس نجاح التجربة السياسية؛ كونها مصدراً لكل الحلول اللازمة للمعضلات السياسية.

3- ضرورة بناء برامج تأهيل للمواطنلادارك الشرعية السياسية.

4- ضرورة أن تبرهن الحكومة على مصداقية توجهها للانتخابات وأفعال سلمية تتسق مع شغف الجموع لممارستها.

5- ولتحييد مخاطر ما تقدم، ينبغي للحكومة من مبادرة جريئة تعيد مخلالهامكانة وهيبة واستقلال المفوضية العليا المشرفة على الانتخابات التي لا تزال نزاهتها شرطاً أساساً لنجاعة الانتخابات، فلا استحقاق انتخابي دون نزاهة.

6- ضرورة أنشاء بنية قانونية–قضائية تمثل بما تضمه من آليات، مرجعية مؤهلة للجموع لكي تمارس حقها في الانتخابات على أكمل وجه، بنية تكون بمستوى خطوة التدشين لبناء نظام سياسي ديمقراطي وفق أسس صحيحة تستوعب جميع الآراء والتوجيهات وتطمئن كل الهواجس، لا بل تحفز الجموع للعمل على تطوير موجبات التوجه نحو الديمقراطية بسلمية وكأنها هي صاحبة القرار في بناء نموذجها.

7- ضرورة ايجاد وتفعيل الارداة السياسية العقلانية التي تؤمن بالاستحقاق الانتخابي والتبادل السلمي للسلطة لا تدويرها،فالديمقراطية ليس ادمة كراسي، مثل ما يترجمها البعض حسب هواه.

8-ضرورة ابتكار "التكنوقراط السياسي" لايجاد الشرعية وتثبيت الاسس ديمقراطية.

9-ضرورة ايجاد الثقافة السياسية والتعريف بالشرعية ومعاييرها لتحدد الحراك الشعب .

قائمة المحتويات

❖ اولاً: الكتب العربية والمترجمة

1. آ .رنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة:حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد ،2007.
2. احمد سعيد نوفل، واحمد جمال الظاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدةللنشر والتوزيع، القاهرة ،2008.
3. أحمد وهبان،التخلفالسياسيوغاياتالتنميةالسياسيةرؤيةحديثةللواقعالسياسيفيالعالمالثالث،الدار الجامعية،القاهرة،2005.
4. اسماعيل علي سعد ،المدخل لعلم الاجتماع السياسي،دار النهضة العربية،القاهرة ،1989.
5. آل ساندي مايسل،الانتخابات والاحزاب السياسية الامريكية:مقدمة قصيرة جداً،ترجمة:خالد غريب علي، الهنداوي للنشر،القاهرة،2014.

6. ألان تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية، ترجمة: حسف قبيسي، دار الساقي، بيروت، 1995.
7. اندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية،مج2، ترجمة: خليل احمد خليل،ط2،عويدات للنشر، بيروت–باريس ، 2001 .
8. اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت،1974.
9. ايهاب سلام ،احتكار الصواب السياسي، كتب عربية، القاهرة ،2007.
10. برهان غليون،جورجطراشي،الديمقراطية والاغراب في البلدان العربيةالمتوافقة والمخاوف المتبادلة، مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت،2001.
11. بومدين طاشمة،دراساتفيالتنميةالسياسيةفيبلدانالجنوبقضاياواشكاليات،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر،2011.
12. ثامر كامل محمد الخزرجي،النظمالسياسيةالحديثةوالسياساتالعامة،دارالمجدلاويللنشر والتوزيع،عمان،2004 .
13. جوناس جاكوبسون، العلمانيَة، الديمقراطية الليبرالية والاسلام في أوروبا: نقد هابرماسي لطلال أسد، ترجمة: مصطفى حفيظ، مركز الدراسات والابحاث،المغرب،2017.
14. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004.
15. حسن كريم، واخرون، الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية، في الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، شرق الكتاب للنشر ،بيروت،2013.
16. ديفيد بيتهام وكيفن بويل، مدخل الى ديمقراطية الانتخابات الحرة العادلة، ترجمة:غريب عوض فراديس للنشر والتوزيع ،البحرين،2007.
17. رشاد عبد انغفار القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ،ج 2، القاهرة ، 2006.
18. رعد سامي عبد الرزاق التميمي،العولمةوالتنميةالبشريةالمستدامةفيالوطنالعربي،داردجلةللنشر والتوزيع ،عمان ،2008.
19. رغب جبر يلخميس راغبسكران،الصراع بينحريةالفردوالسلطةالدولية،المكتبالجامعي الحديث،الاسكندرية،2009.
20. رفيق حبيب، حروب الديمقراطية معارك الهيمنة و الإصلاح، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006.
21. رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى دار الكتاب العربي،دمشق_ القاهرة،٢٠١١.
22. سعيد بوشعير ،القانون الدستور يوالنظمالسياسيةالمقارنة،ج1،اديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر ،1989.
23. عبد القادر رزيق المخادمي، اإلصالح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني الفوضى البناءة ، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2007.
24. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج3،ط2،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،عمان، 1993.
25. علي خليفة الكواري و(آخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2012 .
26. علي عبود المحمداوي، حيدرناظممحمد،مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني:دارسة في الأسس والمقومات والسياقالتاريخي،دمشق :دارالصفحات للدراسات والنشر ،دمشق،2010.
27. غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية، دار أزمنة للنشر و التوزيع ، عمان، 2005 .
28. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،القاهرة،1993.
29. فرانشسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات(IDEA) ، ستوكهولم/ السويد،2005 .

30. لاري دايموند ،واخرون، مصادر الديموقراطية : ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1994.
31. ليان مكاي ، نحو ثقافة سيادة القانون: استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والامن، تحرير: أديوايل أجادي وفيفيان أوكونور، معهد الواليات املتحدة للسالم ، واشنطن،2015.
32. ماجد راغب الحلو،النظمالسياسيةوالقانونالدستوري،منشأةالمعارف،الإسكندرية،2000.
33. مارسيل غوشيه،الدينفيالديمقراطية :مسارالعلمنة،ترجمة:شفيقمحسن،المنظمة العربيةللترجمة، بيروت،٢٠٠٧.
34. ماريا لويزا بريتري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة:عطيات ابو السعود، عالم المعرفة، الكويت، 1997.
35. محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
36. مطيع مختار ،القانون العام ومفاهيم ومؤسسات،دارالعلمللطباعةوالنشروالتوزيع، الرباط،2007.
37. ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007.
38. نعوم تشومسكي، إساءة إستخدام القوة والتعدى على الديمقراطية، ترجمة:سامي الكعكي ، الكتاب العربي للنشر والتوزيع،بيروت، 2007 .
39. هشام طالب، فن الخداع السياسي في الحرية والديمقراطية والسيادة على المواطن والمواطن،دار النهضة العربية،بيروت،2015.
40. وكذلك محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي في ظل الربيع العربي، مركز البديل للدراسات والأبحاث،عمان،٢٠١٣.

❖ ثانياً:المجلات والدوريات:

1. إبراهيم العيسوي، الافاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، السنة 15 ،عدد 1، كانون الثاني/ يناير 2013 .
2. أحمد ناصوري، "النظام السياسيوجدليةالشرعيةوالمشروعية"،مجلةجامعةدمشق،المجلد 21 ،العدد2،دمشق،2000.
3. خليل العناني، إشكالية التغيير في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 296، أكتوبر/تشرين الاول2003.
4. خيضربسكرة،الجزائر ،العدد 12،نوفمبر2015.
5. سامح فوزي، البحث عن بديلديمقراطي عربي، سلسلة قضايا الإصلاح،مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨، آب/أغسطس 2008 .
6. سعد محمد ياسين، إشكاليةالديمقراطيةالتوافقية،وانعكاساتهاعلىالتجربةالديمقراطية العراقية، منشورات مركزالمستنصرية للدراساتالعربيةوالدولية،بغداد،٢٠٠٩.
7. سيف الدين عبدالفتاح،" رؤيةإسلاميةلمفهومالشرعية"،مجلةالديمقراطية،العدد 63،يوليو/تموز 2013.
8. شريفة ماشطي، " المشاركةالسياسية أساسا لفعل الديمقدارطي"، مجلةالباحثالاجتماعي،جامعةقسنطينة،الجزائر ،العدد10،سبتمبر 2010.
9. عزمي عاشور، مابين النخبة السياسية والنخبة المجتمعية، مجلة الديمقراطية، السنة التاسعة، العدد 33،يناير/كانون الثاني 2009.
10. ف. غريغوري غوز الثالث، «لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار أنظمة الاستبداد،مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤ ،عدد ٣٩٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

11. فتحي العفيفي، «الحرب على الفوضىّ الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)»، المستقبل العربي، السنة ٣٤ ،عدد ٣٩٠، آب/أغسطس ٢٠١١.
12. مارك بلاتنر ،الشعبوية،التعدديةوالديمقراطيةالليبيرالية،مجلةالديمقراطية،السنة٢١،العدد1،كانونالثاني/يناير ٢٠١٠.
13. محمد امين ألعجال، " إشكاليةالمشاركةالسياسيةوثقافةالسلم "مجلةالعلومالإنسانية،جامعةمحمد خضير بسكرة،الجزائر ،عدد12،نوفبر 2007.
14. محمد سبيل، العدالة والحرية: تعارض ام تكامل ؟ ، مجلة التسامح ،رام الله، القدس، السنة 6، العدد24، خريف 2008،ص93.
15. محمد سعد أبو عامود، التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية، مجلة الديمقراطية،السنة التاسعة، العدد 33، يناير/كانون الثاني،2009 .
16. مراد دياني، اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة االجتماعية في نظرية العدالة، أو استقراء معالم النموذج الليبرالي لما بعد الربيع ال سلسلة: دراسات عمران،المركز العربي للابحاث والدراسات،قطر، العدد 5،صيف 2013،ص37 .
17. موستفيونس،الديمقراطيةالمُحْدَثة :سياقأزمةومحاولاتانبعاث، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، اكتوبر/تشرين الاول ،عدد 440 ،2015.
18. ياسين الحاج صالح، «السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة،» حوار العرب (مؤسسة الفكر العربي)، السنة ١ ،عدد ١٢، ٢٠٠٥.

❖ ثالثاً: مصادر اللغة الانكليزية

1. Morton H .Halperin& Priscilla A.Clapp, Arnold Kanter ,Bureaucratic-Politics-and-Foreign-Policy, second edition, brookings institution press Washington, D.C. 2006,p34